القضايا الناشئة اثر الحرب التشرينية يفسح أمام الثورة الفلسطينية والعرب الملتزمين بأهدافها مجالات أوسع لدراسة مختلف البدائل المطروحة أمامها دون الشعور بالحاجة الى اتخاذ قرارات متسرعة فيما يتعلق باشتراكها بالمؤتمر من حيث ان الاشتراك فيه عند بدايته من شأنه أن يضيق على الثورة عدد الخيارات المتوفرة لديها الآن .

في هذا المجال يمكننا التقرير بأن العالم أخذ يدرك بشكل ملموس انه لا يمكن تحقيق السلام العادل — أو حتى غير العادل — بدون معالجة جذرية للقضية الفلسطينية ، التي هي بدورها منشأ الازمة . بكلام آخر فان ما كان يشكل بالنسبة الينا حقيقة بديهية صار بالنسبة للعالم قناعة مستجدة ومسلمة جديدة في علاقاته مع المنطقة . يستتبع هذا بالضرورة أن كل محاولة لايجاد أية حلول لازمة الشرق الاوسط بمعزل عن القضية الفلسطينية وأصحابها مكتوب لها الفشل المسبق. فمنذ هزيمة حزيران ١٩٦٧ — وخاصة أثناء مجزرة أيلول ١٩٧٠ — وصلت المحاولة لاقصاء القضية الفلسطينية عن موقعها المركزي الى أوجها . ثم كانت محاولة مشروع الملك حسين باقامة « المملكة العربية المتحدة » مبادرة أميركية — صهيونية من شأنها ابقاء العامل الفلسطيني داخل السلطة الاردنية المرضى عنها اسرائيليا .

نعيد التذكير بهذه الحقبة لاننا نشاهد اليوم كيف تعمل السلطة الاردنية من خلال اشتراكها في مؤتمر جنيف على ايهام العالم بأنها تمثل — على الاقل — قطاعا أساسيا من الشعب الفلسطيني فتشمل في وفدها ثلاثة من « الشخصيات » ذات الماضي « الوطني » نسبيا لتؤكد نوعا من « الحق » في تمثيل الفلسطينيين . كل هذا من شأنه أن يدل على امعان السلطة الاردنية في سياستها المناقضة لقرار مؤتمر القمة القاضي بكون منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثلة الوحيدة لشعب فلسطين ويدل على امعان من السلطة الاردنية بالتواطؤ مع المحور الاميركي — الاسرائيلي للحيلولة دون بروز أي كيان متميز ومستقل للفلسطينيين في قسم من وطنهم أو تأكيد حقهم التاريخي في كل وطنهم .

اما فيما يتعلق بمحاولات السلطة الاردنية تغطية ضلوعها في التواطؤ مع المحور الاميركي — الاسرائيلي بادخال « تشكيلة » من المواطنين المنتسبين جغرافيا الى الضفة الغربية والمنسلخين فعلا عن معاناته وأمانيه فان ليس لهم اية أهلية للتمثيل من حيث انهم عناصر امتصتها السلطة الاردنية الى اطارها فصار دورهم خدمة السياسة الاردنية أكثر من تمثيل أي قطاع فلسطيني . لكن تجدر الاشارة ان كثيرا من الحركات التحررية ووجهت بمثل هذه الحالات فما كان منها الا ان اتخذت اجراء بسيطا بحق من يخرج عن شرعية الثورة وهو ان اسقطت هؤلاء الخارجين الى حيث كانوا مؤهلين ان يكونوا أي موظفين عند السلطة الهاشمية . من هنا يتوجب علينا ان ننتظر في الاسابيع القادمة مزيدا من التحايل الذي ستقوم به السلطة الاردنية بغية انتزاع أهلية التمثيل لقطاع من الشعب الفلسطيني في المجال الدولي على الاقل في المراحل الاولى من مؤتمر جنيف . الا ان صك الاعتراف بمنظمة التحرير من قبل قمة الجزائر ، والذي ليس فيه من جديد الا كونه قرارا اخر بحقيقة قائمة ، يشكل ازاء العالم أحد الردود الفقهية والسياسية أمام انتحال أي وفد اردني رسمي حق تمثيل أي فلسطيني . أضف الى ذلك ان الشعب الفلسطيني داخل الاراضي المحتلة على وجه التخصيص أدرك بحسه النضالي المرهف أبعاد التآمر على شخصيته وعلى المؤهلين لتمثيله فما كان منه الا ان قام بمزيد من العمليات العسكرية ومن الاعلان الواضح عن ولائه وتعلقه بمنظمة التحرير كاطار لوجوده وتمسكه بان يكون لمؤسسات المنظمة الحق في التعبير عن مواقفه .